Al-Qisthu: Jurnal Kajian Ilmu-Ilmu Hukum
Vol.20, No.1, Juni 2022, pp.42-50
ISSN: 1858-1099 (p); 2654-3559 (e)
DOI: http://dx.doi.org/10.32694/qst.v20i1.1254

Mauqif Jam' al-Ahkam al-Islamiyah bi Indunisia Fashl 53 'an Nikah al-Zaniyah min Manzhur al-Fiqh al-Islami

Muhammad Hizbi Islami
Mahmud Yunus State Islamic University, Batusangkar
mhizbi@iainbatusangkar.ac.id

Abstract

تهدف هذه المقالة إلى شرح موقف جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا بين آراء علماء الفقه المختلفة فيما يتعلق بقانون نكاح الزنا الحامل. وهذه الحالة، فإن جمع الأحكام الإسلامية فصل53 يسمح بنكاح الزنا الحامل، حينما ذهب بعض الفقهاء مكروه نكاح الزنا، وذهب بعضهم حرامًا مطلقًا، وذهب آخرون بجوازه بشروط. اعتمد الباحث المنهج النوعي. باستقراء البيانات من جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا والكتب الفقهية، والمصادر الثانوية، ثم قدم الباحث بطريقة وصفية تحليلية. واستنتج الباحث إلى أن الرأي الذي اختاره جمع الأحكام الإسلامية فصل 53 هو الرأي المرجوح بين آراء الفقهاء. بينما فإن اختيار هذا الرأي ليس محظورًا على الإطلاق ولا يجعل جمع الأحكام الإسلامية مخالفًا للفقه، لا سيما، تكاتف هذا الرأي بخلال النظر في مصالح المجتمع الإندونيسي.

Keywords: نكاح الزانية; جمع الأحكام الإسلامية; عدة النساء.

Abstrak

Artikel ini bertujuan untuk menjelaskan bagaimana posisi kompilasi hukum Islam di Indonesia di antara ragam pendapat para ulama fikih tentang hukum perkawinan perempuan hamil karena zina. Dalam hal ini, kompilasi hukum Islam pada pasal 53 membolehkan perkawinan perempuan hamil karena zina, sedangkan sejumlah ulama menyatakan hukumnya makruh, sebagian lagi menyatakan haram secara mutlak, dan sebagian yang lain menyatakan boleh bersyarat. Penelitian ini menggunakan pendekatan kualitatif. Data diperoleh dari kompilasi hukum Islam di Indonesia dan kitab-kitab fikih, ditambah sumber-sumber sekunder, lalu disajikan secara deskriptif-analitis. Studi ini menyimpulkan bahwa pendapat yang dipilih oleh kompulasi hukum Islam pada pasal 53 merupakan pendapat yang lemah di antara pendapat-pendapat yang ada dalam literatur fikih. Namun, memilih pendapat ini tidaklah terlarang sama sekali dan tidak membuat kompilasi hukum Islam bertentangan dengan fikih, apalagi kemudian pendapat ini dapat dikuatkan dengan pertimbangan kemaslahatan untuk konteks Indonesia.

Keywords: Nikah Pezina; Kompilasi Hukum Islam; Idah Perempuan.

This is an open access article distributed under the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

Introduction

قد انتشرت ظاهرة الزنا في أقطار الدول لا سيما دولة إندونيسية، وتصاعد احصاءها التي ارتكبها بعض المجتمعات ذكرا كان أم أنثى، صغيرا أم كبيرا، متعلما أم لا. وأعلم بعض الأخبار عبر الانترنيت بأن يبلغ عدد الزانية الحامل462 امرأة في يوجياكارتا (CNN Indonesia, 2021). وأحصى مؤسسة التركية الساكنة والصحة الإندونيسية سنة 2017 بأن يزني 8% ذكر و2% أنثى من عمر 15 إلى 24، وأما الإحصاء من ريكيت بينكيزر اندونيسيا سنة 2019 بأن يزني 33% مراهقة ذكرا كان أم أنثى (Syukri, 2021).

أن ظاهرة الزنا من التصرفات المنحرفة، وتحدث تلك الظاهرة من عوامل داخلية كانت أم خارجية، فالداخلية هي نفسه، والعائلة التي تتضمن نقص مستوى تربية الوالدين ونقص تعليمهما لأطفالهما، وأما الخارجية هي تأثير البيئة والمجتمعات المعتادة بأفعال القبيحة مثل الزنا.

تؤثر ظاهرة الزنا إلى أمرين مهمين؛ نكاح الزنا وقضية نسب الأطفال، فالأول حدوث نكاح الزنا بين الزانيين لضياع أسوء ظن المجتمع ويعتمدان على جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية، وأما الثاني عدم وجود نسب الأطفال المؤثر إلى عدم وجود وثيقة رسمية في أي بلد كانو وقفوا لا سيما إندونيسيا.

وبحث بعض الباحثين المبحث عن نكاح الزناة إلى ثلاثة أصناف: الأول البحث عن حكمه في الفقه أو القانون في إندونيسيا (Muhtarom, 2019; Nst, 2011; Seftiyana, 2021; Tiawan, 2021; Wibisana, 2017)، الصنف الثاني عن حكم ولد الزنا من نسبه وحقوقه وميراثه إما في الفقه وإما في القانون في إندونيسيا (Arnold & Jamal, 2019; Hakim, 2017; Jauhari, 2011; Sholihuddin, 2013; Taufiki, 2012) ، والصنف الأخير عن نكاح الزناة في جمع الأحكام الإسلامية نظرا من ناحية مقاصد الشريعة وولد الزنا (Ahmad, 2011; Huda, 2009; Nurry, Nasution, & Pratiwi, 2020; Syukrawati, 2016) ، ولذلك بهتم الباحث بأن يبحث نكاح الزانيية في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسية فصل 53 الآية 1 و 2: بأن جواز نكاح الزانية الحامل للرجل الذي حملها بدون الانتظار إلى وضع الحامل الحامل نظرا لآراء الفقهاء، بينما ذهب بعض الفقهاء بجواز نكاح الزانية بشرط انقضاء العدة.

قررت الحكومة الإندونيسية لوائح النكاح في قوانين رقم 16 سنة 2019 عن النكاح مغيرة عن قوانين رقم 1 سنة 1974 (Kementrian Sekretariat Negara RI, 2019)، وجمع الأحكام الإسلامية فصل 53 عن قرارات نكاح الزنا و فصل 100 عن نسب الأطفال، ويبين فصل 53 بجواز النكاح بين الزاني والزانية بدون انقضاء عدتها (Mahkamah Agung RI, 2011, p. 76) بينما رأى الباحث وجود اختلاف الفقهاء في قضية العدة بل اختلافهم في حكم نكاح الزنا، واستنتج الباحث القضيات المذكورة إلى أسئلة البحث؛ ما حكم نكاح الزناة عند الفقهاء؟ وماحكم نكاح الزناة في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسية؟ فلذكك يهدف الباحث إلى تحليل تلك مشكلتي البحث بغية الوصول إلى معرفة موقف جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسية فصل 53 عن نكاح الزانية من منظور الفقه الإسلامي.

Method

يستخدم الباحث منهجين؛ المنهج الاستقرائي: باستقراء ما يتعلق بالدراسات الفقهية من تعريفات النكاح والزنا وآراء الفقهاء في نكاح الزنا وما يتعلق بظاهرة نكاح الزنا عن عوامل حدوثها داخلية وخارجية من وجهة نظر علوم الاجتماعي، وذلك بجمع أقوال أهل العلم وآراءهم والكتب والمقالات والمعلومات المتعلقة بظاهرة نكاح الزانية وحكمه، ويستقرأ جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسية المتعلقة بنكاح الزنا. والمنهج التحليلي: يقوم الباحث بتحلبل جميع المعلومات المتعلقة بالموضوع تحليلًا بغية الوصول إلى معرفة موقف جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسية الفصل 53 عن نكاح الزانية من منظور الفقه الإسلامي.

Results and Discussion

مفهوم نكاح الزناة

شرع الله تعالى ورسول الله النكاح بالكتاب والسنة والإجماع، فالكتاب؛ قوله عز وجل: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ ٣﴾ (النساء: 3)، والسنة؛ قوله صلى الله عليه و سلم : {يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج} (Al Bukharī, 1422, p. 3) واجمع علماء الفقه على مشروعيته من عهد أبي البشر (Al-Naysāburī, n.d., p. 1018)

عليه السلام، واستمرت في عهد نبي المصطفى وفي الواقع المعاصر، بل في الجنة. وعرف اللغويين في كتبهم بأنه لغة الضم والتداخل، العقد والوطء (Al Fairuzābādī, 2005, p. 591) (Majma' Al Lughah Al 'Arabiyah bi Al Qāhirah, n.d., p. 246).

وأما تعريفه الاصطلاحي فذهب الحنفية بأنه "عقد يفيد ملك المتعة بالأنثى قصدا، أي يفيد حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي" (ibnu 'ābidīn, 1992, pp. 3–4) وعرف المالكية بأنه "عقد لحل تمتع بأنثى غير محرم ومجوسية وأمة كتابية بصيغة" (Al Khalūtī, n.d., pp. 332–334) ، ورآى الشافعية بأنه "عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته" (Al Sharbīnī, 1994, p. 200)، وعبر الحنابلة بأنه "عقد التزويج، أي عقد يعتبر فيه لفظ نكاح أو تزويج أو ترجمته" (Al Buhūtī, n.d., p. 5).

ويستنبط الباحث من تعريفات المذاهب الأربعة بأن النكاح الشرعي يتضمن الأركان والشروط التي قررها الفقهاء، وأما بدونهما فالنكاح باطل، مثل نكاح المتعة الذي حرمها إجماع الفقهاء رغم أن استيفاء بعض أركان النكاح وشروطه ، وأما الزنا حسبما عرفه الفقهاء لغة بأنه "إتيان المرأة من غير عقد شرعي" (Majma' Al Lughah Al 'Arabiyah bi Al Qāhirah, n.d., p. 403)، وأنه الاصطلاحي "إيلاج قدر الحشفة من الذكر في فرج محرم مشتهى طبعا لا شبهة " (Al ḥushnī, 1994, p. 473)، فنهى الله تعالى ورسوله عنه بل الاقتراب منه، لقوله عز وجل في سورة الإسراء: 32 عن مسروعية تحريم الزنا، ويقام عليه حد الزنا رجما أو جلدا.

يستخلص الباحث من تعررفي النكاح والزنا بأن نكاح الزنا هو "عقد بين رجل وامرأة ويعتبر فيه لفظ نكاح أو تزويج أو ترجمته لحل الاستمتاع بينهما شرعا بعد الوقوع في الزنا المحرم"، ويقتضي ذلك إلى ثلاثة أموور؛ الأول نكاح الزاني للمرأة العفيفة، الثاني نكاح الزانية الحامل أو حائلة للرجل العفيف، الثالث نكاح الزانيين.

حكم نكاح الزنا عند الفقهاء

ويرى الفقهاء حكم نكاح الزنا إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: مشروعية نكاح الزنا مع الكراهة، وأستدلوا أصحاب هذا القول:

1- إن قوله تعالى : ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَو مُشرِكَة وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَو مُشرِكٌ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلمُؤمِنِينَ ﴾ (النور: 3)، شرح المفسرون بأن هذه الأية نزلت في بغايا الزانيات في الجاهلية، فتقصر الآية على بغايا الزانيات دون غيرهن (ibn ʻArabī, 2003, pp. 336–337).

2- إن الزنا المقصود في سورة النور: 3 هو الوطء لا العقد، فمعنى الآية عندهم أن الزاني لا يطأ إلا زانية أو مشركة، وكدلك الزانية لا تطأ إلا زان أو مشرك، وتؤيد الآية بآخر الآية :"وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلمُؤمِنِينَ" تأكيدا وشرحا لحرمة فعل الزنا خاصا بالزنا والمشركين فقط، أما المؤمنون فلا (Al Qurṭubī, 2006, pp. 119–120)

3- نكاح الزناة بمعنى أوله سفاح وآخره نكاح، وهذا مثل السرقة أي سرق الرجل ثمرة ثم ابتاعها، فالزنا أو السرقة حرام وأما النكاح والاشتراء حلال، لذلك لا يحرم الزنا النكاح بعده كما لا تحرم السرقة البيع بعدها (ibn ʻArabī, 2003, p. 338).

القول الثاني: مشروعية نكاح الزناة بشرط أن يتوب الزاني والزانية وانقضاء العدة، واستدلوا:

1- قوله تعالى في سورة النور: 3، أن الآية مقيدة برواية ابن ماجه عن رسول الله —صلى الله عليه وسلم– بأن الخاطئ إذا تاب فكمن لا ذنب له (أو كما قال) (Al Quzwaynī, 2009, p. 320)، فالنكاح حرام ان لم يتوبا إلا أن يتوبا

2- الآثار عن الصحابة رضوان الله عليهم في صحة نكاح الزناة باستيفاء اشتارط التوبة لصحة نكاح الزناة، ومنها:

1. الآثار المكتوب في مصنف عبد الرازق عن سؤال رجل إلى أبي بكر الصديق –رضي الله عنه – ، أنه زنا بامرأة ويريد أن يتزوجها، قال: ﴿ما من توبة أفضل من أن يتزوجها، خرجا من سفاح إلى نكاح﴾ (Al ṣanʻānī, 2015, p. 139)
2. الآثار في مصنف عبد الرازق في مصنفه عن سؤال رجل إلى عبدالله بن مسعود – رضي الله عنه – أنه يزني بامرأة ثم يتزوجها؟ فقالِ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ (Al ṣanʻānī, 2015, p. 140)

القول الثالث: عدم مشروعية الزواج بالزانية والزاني مطلقا، واستدلوا:

1- قوله تعالى في سورة النور: 3، شرحت الآية صريحة في تحريم نكاح الزاني والزانية مطلقا وأكد بآخر الآية: "وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ" بمعنى أن نكاح الزناة حرام على المؤمنين (Al Rāzī, 1420, pp. 318–319).

2- حديث رواية الترمذي بسنده عن أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – أنه سمع رسول الله – صلى الله عليه و سلم – قال بعدم جواز مصاحبة دون مؤمن (أو كما قال) (Al Turmudhī, 1998, p. 319)،

3- حديث رواية الترمذي بسنده عن أبي هريرة – رضي الله عنه – عن قول النبي – صلى الله عليه و سلم – بأن نظر دين الرجل إلى من يخالل (أو كما قال) (Al Turmudhī, 1998, p. 167)، ووجه الدلالة: أن رسول الله – صلى الله عليه و سلم – يأمر بالمصاحبة مع المؤمنين المتقين الذين أطاعوا الله تعالى، فأمر الزواج من باب أولى (Al Qāsimī, 1418, p. 349)

وأخذ الباحث بدمج القول الأول والثاني، وهو جواز نكاح الزناة بشرطين: التوبة وانقضاء فترة العدة لقوة أدلتهما في اطلاع قضية نكاح الزناة.

حكم نكاح الزناة في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسية

عبر الباحث في المقدمة بجواز نكاح الزانية بدون انقضاء العدة مستندا بجمع الأحكام الإسلامية بإندونيسية فصل 53، ويجب تفصيله حتى توضيح المقصود بعدم انقضاء العدة، فالفصل يقول (Mahkamah Agung RI, 2011, p. 76):

(1) جواز نكاح الزانية الحامل للرجل الذي حملها

(2) النكاح في الآية (1) بدون الانتظار إلى وضع الحامل

(3) النكاح الحامل، لا حاجة للعقد مرة ثانية إن وضعت

ويتبين الفصل بعدم انقضاء العدة خاصا لنكاح الزانية الحامل للرجل الذي حملها، فلا يذكر فيه عن نكاح الزاني للمرأة العفيفة، نكاح الزانية حائلة للرجل العفيف، نكاح الزانيين، بينما رأى بعض الفقهاء بجواز نكاح الزانية بشرط التوبة وانقضاء العدة ورأى الأخرون بجوازه، ولكنهم اختلفوا في وجوب العدة وعدم وجوبه (Al Māwardī, 1999, p. 191) (Al-Haṭāb, 1992, p. 292). لذلك لا

يتعارض جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسة بآراء الفقهاء لاختلافهم في قضية العدة. وأما نكاح الزاني للمرأة العفيفة ونكاح الزانية حائلة للرجل العفيف ونكاح الزانيين فحكمه راجع إلى أرجح أقوال الفقهاء عند الباحث بمشروعية نكاح الزنا بشرط التوبة وانقضاء فترة العدة .

Conclusion

تبين هذه الدراسة أن النقاش حول نكاح الزنا الحامل يثير آراء متباينة لدى الفقهاء. رأى الرأي الأول جوز نكاح الزنا مع الكراهة. وذهب الرأي الثاني جوازه بشرط التوبة وانقضاء العدة. وذهب الرأي الثالث بأن نكاح الزنا منعا مطلقا. لا يزال جمع الأحكام الإسلامية يسمح بنكاح الزنا الحامل مطلقًا (دون أي شروط) مدرجًا في الجواز الذي ذكره بعض الفقهاء. على الرغم من أن هذا الاختيار يعتبر الرأي المرجوح، إلا أن اعتبارات مصالح المجتمع الإندونيسي يمكن أن تعزز موقفه.

References

Ahmad, N. (2011). *Pernikahan Wanita Hamil Karena Zina (Tela'ah Pasal 53 Kompilasi Hukum Islam (KHI))*. Universitas Islam Negeri Raden Fatah Palembang.

Al-Haṭāb, M. bin M. (1992). *Mawāhib Al-Jalīl fī Sharh Mukhtaṣar Khalil*. Beirut: Dār Al-Fikr.

Al-Naysāburī, M. B. A.-H. (n.d.). *ṣahīh Muslim*. Beirut: Dār Al-'Ilm li Al-Turāth.

Al Buhūtī, M. bin Y. (n.d.). *Kashāf Al Qanā' 'an Matn Al Iqnā'*. Dār Al Kutub Al 'Ilmiyah.

Al Bukharī, M. bin I. (1422). *ṣahīh Al-Bukharī*. Lebanon: Dār ṭuq Al-Najah.

Al Fairuzābādī, M. bin Y. (2005). *Al Qamūs Al Muḥīth*. Beirut: Muassasah Al Risālah li Al Thibā'ah wa Al Nashr wa Al Tawz'.

Al ḥushnī, A. B. bin M. (1994). *Kifāyah Al Akhyār fi ḥall Ghāyah Al Ikhtiṣār*. Damascus: Dār Al Khair.

Al Khalūtī, A. bin M. (n.d.). *Al Sharḥ Al ṣhaghīr*. Dār Al Ma'arif.

Al Māwardī, 'Ali bin Muhammad. (1999). *Al ḥāwī Al Kabīr*. Beirut: Dār Al Kutub Al 'Ilmiyah.

Al Qāsimī, M. J. A. D. bin muhammad A. S. (1418). *Maḥāsin Al Ta'wīl*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyah.

Al Qurṭubī, M. bin A. (2006). *Al Jāmi' liaḥkām Al Qurān*. Beirut: Muassasah Al Risālah li Al Thibā'ah wa Al Nashr wa Al Tawz'.

Al Quzwaynī, M. bin Y. (2009). *Sunan Ibn Mājah*. Dār Al Risālah Al 'Alamiyah.

Al Rāzī, M. bin 'Umar bin A. ḥasan bin A. H. (1420). *Al Tafsīr Al Kabīr*. Beirut: Dār

Ihyā' Al-Turāth Al-'Arabī.

Al ṣan'ānī, A. A. R. bin A. H. (2015). *Al Muṣannif*. Cairo: Dār Al Ta'ṣīl.

Al Sharbīnī, M. bin A. (1994). *Mughnī Al Muḥtāj ilā Ma'rifah Ma'ānī Alfāẓ Al Minhāj*. Dār Al Kutub Al 'Alamiyah.

Al Turmudhī, M. bin 'Isā. (1998). *Sunan Al Turmudhī*. Beirut: Dār Al Gharb Al Islāmī.

Arnold, A., & Jamal, M. (2019). Hak-Hak Keperdataan Anak Hasil Zina dan Anak Luar Nikah Perspektif Hukum Positif dan Hukum Islam. *Journal of Indonesian Comparative of Syari'ah Law*, *2*(1), 1–18.

CNN Indonesia. (2021). 462 Orang Hamil di Luar Nikah Selama Pandemi di Yogyakarta. Retrieved March 22, 2022, from https://www.cnnindonesia.com/nasional/20210930092906-20-701363/462-orang-hamil-di-luar-nikah-selama-pandemi-di-yogyakarta

Hakim, L. (2017). Kedudukan Anak Hasil Zina Ditinjau Dari Hukum Islam Dan Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan. *DE LEGA LATA: Jurnal Ilmu Hukum*, *1*(2), 392–412.

Huda, N. (2009). *Kawin hamil dalam kompilasi hukum Islam (tinjauan maqashid syariah)*.

ibn 'Arabī, M. bin A. A. B. (2003). *Aḥkām Al Qurān*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyah.

ibnu 'ābidīn, M. bin 'Umar. (1992). *Rad Al Muḥtār ala Al Darr Al Mukhtār*. Beirut: Dār Al Fikr.

Jauhari, I. (2011). Hukum Perwalian Anak Zina Dan Hak Warisnya. *Kanun Jurnal Ilmu Hukum*, *13*(2), 1–20.

Kementrian Sekretariat Negara RI. (2019). Uu N0.16/2019. *Undang-Undang Republik Indonesia No 16 Tahun 2019 Tentang Perubahan Undang-Undang No 1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan*, (006265), 2–6. Retrieved from https://peraturan.bpk.go.id/Home/Details/122740/uu-no-16-tahun-2019

Mahkamah Agung RI. (2011). Himpunan peraturan perundang-undangan yang berkaitan dengan kompilasi hukum islam serta pengertian dalam pembahasannya. In *Perpustakaan Nasional RI : Data Katalog Dalam Terbitan* (Vol. 1).

Majma' Al Lughah Al 'Arabiyah bi Al Qāhirah. (n.d.). *Al Mu'jam Al Wasīṭ*. Cairo: Dār Al Da'wah.

Muhtarom, A. (2019). Hukum Menikahi Wanita Hamil Karena Zina dan Kedudukan Anaknya. *Muhadasah: Jurnal Pendidikan Bahasa Arab*, *1*(2), 219–228.

Nst, A. S. (2011). Menikahi Wanita Hamil Karena Zina Ditinjau dari Hukum Islam. *Jurnal Ushuluddin*, *17*(2), 131–144.

Nurry, T. K., Nasution, E. R., & Pratiwi, I. (2020). Kedudukan Anak Yang Lahir Di Luar Pernikahan Di Tinjau Dari Kompilasi Hukum Islam. *DE LEGA LATA: Jurnal Ilmu Hukum*, *5*(2), 208–215.

Seftiyana, L. (2021). *Pengulangan Akad Nikah Karena Zina Menurut Imam An Nawawi Dan Ibnu Qudammah (Studi Kasus Kab. Labuhan Batu Kecamatan Panai Hulu)*. Universitas Islam Negeri Sumatera Utara.

Sholihuddin, M. (2013). Kewajiban Nafkah bagi Ayah Melalui Wasiyah Wajibah Terhadap Anak Hasil Nikah Sirri dan Anak Zina: Analisis Surat Edaran Mahkamah Agung No. 07/2012 Perspektif Teori Keadilan Islam. *Penelitian Individu*.

Syukrawati, S. (2016). Kedudukan Anak Hasil Kawin Hamil Karena Zina (Studi Perbandingan antara Kompilasi Hukum Islam dan Fiqh). *Al-Qisthu: Jurnal Kajian Ilmu-Ilmu Hukum*, *14*(2), 110–127.

Syukri, M. A. (2021). Serba-serbi Permendikbud Nomor 30 Tahun 2021 dan Seks Bebas di Lingkungan Kampus. Retrieved March 22, 2022, from https://kumparan.com/fajri-sukri/serba-serbi-permendikbud-nomor-30-tahun-2021-dan-seks-bebas-di-lingkungan-kampus-1wwPWeCzrfN/2

Taufiki, M. (2012). *Konsep nasab, istilhâq, dan hak perdata anak luar nikah*.

Tiawan, A. (2021). Nikah Paksa Akibat Zina Oleh Aparatur Desa Perspektif Hukum Islam dan Hukum Positif (Studi di Kabupaten Nagan Raya Provinsi Aceh). *Turatsuna: Jurnal Keislaman Dan Pendidikan*, *3*(1), 38–48.

Wibisana, W. (2017). Perkawinan wanita hamil diluar nikah serta akibat hukumnya: Perspektif fikih dan hukum positif. *Jurnal Pendidikan Agama Islam-Ta'lim*, *15*(1), 29–35.